

عازوري ومشاركوه

مكتب محاماة

شارع بدارو-بناية مانهاتن-بيروت-لبنان

هاتف: 383835 (961 1)

فاكس : 387460 (961 1)

E-mail: azourlaw@dm.net.lb

تصريح الرئيس بن علي - 20 حزيران 2011

يوّد الرئيس زين العابدين بن علي إيضاح ما يلي:

1- منذ 14 كانون الثاني 2011، وفي إطار الحملة الإعلامية المنظمة التي تعرّض لها، تركّزت الوسائل الإعلامية على إعتبار رحيله من تونس وكأنّه "هارب".
إلا أنّ الواقع مخالف للروايات التي تنشرها وسائل الإعلام.

ظروف مغادرته تونس

في صباح يوم 14 كانون الثاني 2011 حضر إلى مكتب الرئيس بن علي، المدير العام المكلف بأمن الرئيس علي السرياطي ليعلمه أنّ أجهزة مخابرات صديقة أكّدت أنّ أحد أفراد الحرس الجمهوري مكلف بإغتيال رئيس الجمهوريّة وأنّ الوضع في العاصمة التونسية خطر وخارج عن السيطرة وأنّ القصر الرئاسي في قرطاج والمنزل في سيدي بوسعيد محاصرين، كما أشار إلى طائرة هليكوبتر تحوم فوق المنطقة وإلى خافرتي سواحل تجوبان البحر بين القصر الرئاسي ومنزله الخاص ورجاه أنّ يسمح لزوجته وأولاده بالمغادرة في طائرة جاهزة للإقلاع إلى جدّة، ثمّ عاد وأصرّ علي السرياطي على أن يرافق الرئيس عائلته إلى جدّة لبضع ساعات كي تتمكن الأجهزة من كشف المؤامرة وضمان أمن الرئيس.
على هذا الاساس صعد الرئيس إلى الطائرة مع أفراد عائلته بعد أن أمر قائد الطائرة بإنتظاره في مطار جدّة لكي يعود معه إلى تونس.

إلاّ أنّه بعد وصوله إلى جدّة عادت الطائرة إلى تونس دون إنتظاره وخلافاً لأوامره الصريحة فبقي في جدّة رغماً عن إرادته ولاحقاً تمّ الإعلان أنّه هرب من تونس وطبقت المادة 57 من الدستور التونسي بحيث تولى رئيس مجلس النواب منصب رئيس الجمهورية بالوكالة. يؤكّد الرّئيس بن علي على أنّ هذه هي حقيقة ما حصل و وعلى أنّه يشهد على صحّة هذه الوقائع كلّ من المدير العام المكلف بأمن الرّئيس ومدير التّشريفات وقائد الطائرة والمدير العام للخطوط الجوية التونسية.

2 يزيد الرّئيس أنّ ظروف مغادرته قصراً وبالخدعة لتونس لم تكن سوى الفصل الأوّل من الخطة التي إستمرت عبر إستهداف حكمه لحملة إعلامية منظمّة وغير بريئة غايتها تصوير حقبة الحكم الماضية وكأنّها الشرّ المطلق تمهيداً لجعل التونسيين مستعدّين لقبول نظام سياسي جديد يتمّ الإعداد له بغفلة منهم وبتخطيط محترف. وكان الرّئيس قد آل على نفسه إلترام الصمت وعدم الردّ على التهم السخيفة إلى أن أدرك أنّ الإستمرار في تحطيم صورته وسمعته يصبّ ضمن هذا المخطّط فرأى أنّ من واجبه توضيح النقاط التالية:

نفي جميع الاتّهامات

- إنّّه لم يترك منصبه كرئيس جمهورية ولم يهرب من تونس كما اتّهم بذلك زوراً
- إنّّه لم يعط خلال الأحداث الأخيرة الأمر بإطلاق النار بالذخيرة الحيّة على المتظاهرين وذلك ثابت بكافة الإتصالات الجارية من وإلى رئاسة الجمهورية ووزارة الدّاخلية ووزارة الدفاع الوطني وهي جميعها مسجّلة.
- إنّّه لا يملك شخصياً أيّ حساب مصرفي خارج تونس لا في سويسرا ولا في النمسا ولا في أيّ بلد آخر.
- كما أنّه لا يملك في فرنسا ولا في أيّ مكان في العالم أيّ عقار مبني أو غير مبني مهما كانت مساحته، وقد طلب من وكيله القانوني المحامي أكرم عازوري الإستحصال على إفادات رسمية من البلدان التي اتّهمته زوراً أنّه يملك فيها أموالاً تنفي تلك الملكيات المزعومة.

- إنّ الأسلحة غير الشرعية التي إتّهم بإمتلاكها ليست في الواقع سوى هدايا رسميّة تلقّاها من بعض رؤساء الدّول وهي مسجّلة في جردة رسميّة في سجلات "الإدارة العامة لأمن الرئيس والشخصيات الرسميّة"
- إنّ المجوهرات العائدة لزوجته هي أيضاً هدايا رسمية من بعض رؤساء الدول.
- أمّا كميات الأوراق النقديّة التي عرضت صورها على التلفزيون الرسمي فقد وضعت في منزله الخاص بعد مغادرته كفصل إضافي للمسرحيّة السيّئة الإخراج إذ ظهرت الأوراق النقديّة وعليها علامة البنك المركزي التونسي للإيحاء أنّ الرئيس يستولي على الأموال العامة ثمّ صدر الأمر بإعادتها إلى مصدرها أي إلى البنك المركزي الذي أحضرت منه خصيصاً لتصوير الفيلم.
- والزعم بالعثور على 2 / 1 كغ من الحشيشة في القصر الرئاسي هو فصل إضافي لإستكمال التشهير به أخلاقياً تماماً كالأوراق النقديّة التي إستعارها مخرج الفيلم من البنك المركزي.

3 -إنّه يدعو التونسيين للتفكير بتعمّق بالغاية والهدف السياسيين من تصويره إلى الرّأي العام في آن معاً:

- كهارب من تونس
 - حائز على أموال نقدية عائدة للبنك المركزي
 - حائز على أسلحة غير شرعية
 - حائز على مخدّرات
 - حائز على مجوهرات
- في القصر الرئاسي أو في منزله الخاص،
وإذاعة ذلك بالصوت والصورة المفبركة في الإعلام تكراراً،

ويوضح الرّئيس أنّ الهدف من تصويره وكأنّه أجمع في شخصه جميع الممارسات والعيوب غير الأخلاقيّة دون إستثناء لا يمكن أن يكون سوى التحضير للمرحلة اللاحقة وجعل التونسيين يتقبلون نظاماً جديداً مختلفاً في أسسه ومبادئه عن ذلك الذي عرفوه خلال فترة حكمه ومهما

قبل، لن يستطيعوا أبداً نحو 23 عاماً من تاريخ تونس عرف خلالها الشعب التونسي النمو والإستقرار والأمن بفضل مجهودات متواصلة من طرف جميع المواطنين من أعضاء حكومة وموظفين وغيرهم تحققت خلال هذه الفترة رغم بعض الشوائب إنجازات هامة يذكر منها:

الإنجازات المحققة خلال 23 عاماً

- 5% نسبة نموّ سنويّة مدّة 20 سنة بدون إنقطاع
- تكوين احتياطي من العملات الأجنبية يكفي لمدة ثلاثة أشهر في حين أنه لم يكن، خلال العام 1987، يكفي حتى ليوم واحد
- 80% من الشعب هو من الطبقة المتوسطة
- نسبة البطالة تبلغ أقلّ من 14% وهي النسبة الأدنى في بعض البلدان حتى المتقدمة
- زيادة متواصلة للأجور خلال الـ 20 عاماً الماضية
- التعليم الإلزامي والمجاني للجميع
- شبكة الطرق السريعة
- بناء آلاف المنازل السكنية الشعبية
- إنشاء صندوق لتعويض لمساعدة الأسر المحتاجة على تلبية احتياجاتهم الأساسية بأسعار مخفضة
- وغيرها من الإنجازات الهامة التي يعرفها الشعب التونسي في كافة الميادين: السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

ويذكر الرئيس أنّ تونس قد حازت على تهناني وإطراء المراجع السياسيّة والإقتصاديّة الدوليّة وأنه قد تمّ ذكر تونس كمثل يحتذى من قبل المؤسسات العالمية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومؤتمر دافوس...

4 - أخيراً، يدعو الرئيس بن علي التونسيين إلى التنبّه للمخطّط الجهنمي الذي يتمّ الإعداد له والذي يشكّل إصااق التهم الكاذبة وغير الأخلاقيّة بشخصه جزءاً لا يتجزأ منه.

فإلغاية الحقيقية، بحسب الرئيس، مختلفة كلياً عن الهدف المعلن، فبحجة
إستعمال الإصلاحات التي وعد بها في خطابه يوم 13 كانون الثاني
الماضي ،
ومن أهمّها:

- حرية الصحافة وحرية التعبير،
- تشكيل لجنة تحقيق في تهمة الرشوة وإساءة استعمال السلطة،
- خلق 350.000 فرصة عمل جديدة قبل نهاية العام 2012،
- منح العاطلين عن العمل إعانة بطالة في إنتظار الحصول على شغل،
- خفض أسعار المواد الأساسية ابتداءً من 2011/1/15.

يتمّ التحضير لإنشاء نظام مختلف شمولي.

المحامي أكرم عازوري